

أثر سياسة الأمن والدفاع المشترك على القوة المدنية الأوروبية

الباحثة: سارة عمر محمد الصمادي

العلوم السياسية

Sarah.alsmadi@gmail.com

مستخلص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير سياسة الأمن والدفاع المشتركة على دور الاتحاد الأوروبي كراعي وداعم للقوة المدنية بما فيها من معايير تدعو للسلام ودعم الديمقراطية واستخدام القوة الناعمة في دعم الدول. مع الأخذ بالفرضية التي تعتبر الشكل العسكري لا يجب جمعه مع القوة المدنية، وإن التقيا بحالة الاتحاد الأوروبي فسوف يؤثر ذلك سلباً على شكله كقوة معيارية ومدنية. للوصول للنتائج والإجابة على سؤال البحث تم اتباع منهجية تحليل السياسات للخوض في هيكلية وأهداف سياسة الأمن والدفاع المشتركة بالتوازي مع منهج مراجعة الأدبيات لفهم مؤشرات القوة المدنية. وكان لا بد من دراسة حالة من واقع تنفيذ سياسة الأمن والدفاع لمعرفة مدى تأثيرها على القوة المدنية للاتحاد الأوروبي، وقد تم أخذ البعثة العسكرية الأوروبية في مقدونيا كحالة للدراسة. توصلت الدراسة إلى دحض فرضية البحث، وأثبتت أن سياسة الأمن والدفاع المشترك لا تؤثر سلباً على دور الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية، وذلك لعدة أسباب: أن هيكل سياسة الأمن والدفاع المشترك قائم على اتباع ميثاق الأمم المتحدة ومهام بطرسبرغ التي تشمل المهام الإنسانية ومهام حفظ السلام. كما أن عملية اتخاذ القرار في اللجنة الأمنية لسياسة الأمن والدفاع تجعل من الصعب اتخاذ القرارات بشكل عشوائي أو طارئ، حيث أنها تعتمد على مبدأ التصويت بالإجماع، هذا من شأنه أن يجعل فرص الاتفاق أقل، وأن سياسة الدفاع سوف تُستخدم فقط في المسائل الضرورية التي لا خلاف على أهميتها. وتم اختبار هذه الأسباب بدراسة حالة مقدونيا، وما كان لبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية من دور مهم في ترسيخ المفاهيم المعيارية والمدنية، وأن الاتحاد استخدم سياسة الدفاع خاصته كمحفز لمقدونيا بتحسين الديمقراطية والأمن والحكم الرشيد، وهذا ما أعطى ثمره حين أصبح الوضع في مقدونيا يتوافق مع شروط الانضمام للاتحاد الأوروبي، وأصبحت بشكل رسمي أحد المرشحين لعضوية الاتحاد.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، سياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة، القوة المدنية، مفاهيم معيارية، القوة الناعمة.

المقدمة Introduction :

الاتحاد الأوروبي المتمثل اليوم بـ ٢٧ دولة، شكل كياناً دولياً فاعلاً على المستوى الإقليمي والدولي، هو ينحدر أساساً من أصول اقتصادية، إذ كانت باكورة بداياته على شكل اتفاقية الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام ١٩٥٢. وقد تأسس الاتحاد الأوروبي كما نعرفه اليوم في الأصل لتعزيز التعاون الاقتصادي، وتلافي الدخول في منافسات ما بعد الحرب العالمية الثانية. بينما تطور عن شكله الاقتصادي البحث ليخوض في مزيد من التعاون في مجالات أخرى؛ مثل السياسة الخارجية والدفاعية في وقت لاحق. فيما بدأت رحلة الاتحاد الأوروبي في السياسة الخارجية بعد قمة لاهاي عام ١٩٦٩، إذ تمت الدعوة

لإنشاء "أوروبا الموحدة، القادرة على تحمل مسؤولياتها الدولية في المستقبل" Telò (202: 2007). في إطار معاهدة ماستريخت ١٩٩٢، وافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على إنشاء سياسة خارجية وأمنية مشتركة، من شأنها "الحفاظ على السلام وتعزيز الأمن الدولي، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة..."، وكذلك "... تعزيز التعاون الدولي وتطوير وترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية". والجدير بالذكر أن المعاهدة قد دعت أيضاً إلى "... التعاون المنتظم بين الدول الأعضاء في تسيير السياسة" (Maastricht Treaty 2002: Article J.1). واحدة من أوجه التعاون في السياسة الخارجية هو إنشاء السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، التي أصبحت تعرف لاحقاً باسم السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي عام 1999، وهي التي تغطي الجوانب العسكرية والدفاعية، فضلاً عن إدارة الأزمات المدنية. لطالما عرف الاتحاد الأوروبي نفسه على أنه قوة مدنية، تسعى لدعم مفاهيم الديمقراطية والسلام والحكم الرشيد وحقوق الإنسان من خلال وسائل التحفيز الاقتصادي والتبادل الثقافي والتمثيل الدبلوماسي. من جهة أخرى ومع أخذ الاتحاد قراراً بتوسيع توجهاته نحو السياسة الخارجية والدفاعية ومع وجود سياسة الدفاع المشتركة ذات الطابع العسكري عند اللزوم، يذهب البعض لافتراض أنه لا بد من أن السياسات الدفاعية سوف تؤثر سلباً على فكرة الاتحاد كقوة مدنية، وبدأت التساؤلات فيما إذا كان وجود دور عسكري للاتحاد هو انكار وتخلي عن دوره المدني؟! وهذه الفكرة بالتحديد هي نقطة الجدل الرئيسية في هذا البحث، الذي سوف تقوم الدراسة على محاولة معرفة مدى تأثير سياسة الأمن والدفاع المشتركة على دور الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية. لأغراض هذا البحث، سيتم إجراء تقييم للاتحاد الأوروبي كقوة مدنية باستخدام المؤشرات الأربعة الآتية: أهداف الاتحاد الأوروبي المعلنة ذاتياً والوسائل والأدوات ودرجة العمل الجماعي الذي ينطوي عليه صنع القرار في الاتحاد الأوروبي ودرجة الشمولية العامة أو الرقابة الديمقراطية في عملية صنع القرارات الخارجية والدفاعية داخل الاتحاد الأوروبي. تم اختيار هذه المؤشرات الأربعة لأنها تشكل جزءاً من الأفكار الراسخة حول القوة المدنية، والتي سنتم مناقشتها لاحقاً. وبالتالي، سيتم استخدام المؤشرات الأربعة المذكورة أعلاه من خلال تحديدها مبدئياً، ثم تطبيقها على سياسة الأمن والدفاع المشتركة بين الحكومات التابعة للاتحاد الأوروبي واستخدام آليات هذه السياسة في دراسة الحالة، المتمثلة في مقدونيا. والغرض من مراجعة الحالة في مقدونيا: هو إظهار ما إذا كان قرار الاتحاد الأوروبي باستخدام آليات سياسة الأمن والدفاع المشترك قد أفقده صورته العامة كقوة مدنية أم لا.

أهمية البحث Objectives:

تكمن أهمية البحث العلمية أنه يفتح باب النقاش والتحليل في مجال الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية في موضوع القوة المدنية للاتحاد الأوروبي والمتمثلة بمعايير القوة الناعمة، ومدى إمكانية الحفاظ عليها في ظل وجود سياسة الأمن والدفاع الأوروبي المشترك. ويقدم إضافة علمية من خلال الربط بين تأثير القوة العسكرية على القوة المدنية ذات المبادئ التي لا تتجمع مع التغول العسكري. في حين أن أهمية البحث العملية تكمن أنه يقدم تحليلاً باللغة العربية لأدبيات أوروبية تناقش كلاً من القوة المدنية وسياسات الدفاع المشترك والتعاون العسكري للاتحاد الأوروبي، إذ أنه يوجد نقص في الأبحاث التي تتناول مواضيع الاتحاد الأوروبي باللغة العربية وهذا ما يُكسب البحث خصوصية، كما

ويعد مصدراً للناطقين باللغة العربية والمهتمين بالدراسة عن هذا الموضوع، وبالتالي، فإن النتائج والاستنتاجات التحليلية سوف تكون للأدبيات والأبحاث العربية التي سوف تختص في هذا المجال لاحقاً.

فرضية البحث : Research hypothesis :

”إن استخدام أي وسيلة عسكرية في سياسة الاتحاد الأوروبي (مثل سياسة الأمن والدفاع المشترك) يقوّض من مفهوم القوة المدنية البحتة“.

مشكلة البحث : Research problem :

مما سبق، تنبثق المشكلة الأساسية لهذا البحث وهي: إلى أي مدى يؤثر وجود البعد العسكري للاتحاد الأوروبي المتمثل بسياسة الأمن والدفاع المشترك على شكله كقوة ناعمة؟ وهل إن وجود أداة عسكرية يعد إنكاراً لدور الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية؟ أو يتناقض سلباً مع ذلك؟

منهج البحث : Research Methodology :

للإجابة على أسئلة اشكالية البحث وتحليل الفرضية سيتم الاستعانة بالمنهج العلمية التالية:
- منهج مراجعة الأدبيات، لجمع البيانات حول موضوع الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية بطريقة متكاملة، حيث سوف يتم إنشاء الأطر الأساسية المتعلقة بمؤشرات القوة المدنية للاتحاد وذلك بجمع وجهات النظر الموجودة بالفعل وربط العلاقات فيما بينها لتتوصل لمفهوم شامل حول الخلفية المدنية للاتحاد الأوروبي.

- منهج تحليل السياسات، من أجل استخلاص المعلومات عن العواقب التي ستتبع اعتماد سياسة الأمن والدفاع المشترك وذلك من خلال تحديد المشكلة بما في ذلك من تحديد الأسئلة والقضايا ذات الصلة، والتي تكمن في أثر هذه السياسة على الشكل المدني للاتحاد الأوروبي. وذلك بتحديد هيكلية وأهداف السياسة الأوروبية المشتركة للدفاع والأمن وتحديد معاييرها وأدوات تنفيذها.

- منهج دراسة الحالة، إن أخذ حالة للدراسة يعتبر مكملاً لمنهج تحليل السياسات، حيث يوفر وسيلة لتعريف سياق المشكلة بالكامل والقاء الضوء على الأسئلة المتعلقة بالسياسة من خلال الاستشهاد بمثال حي. في هذا البحث سوف يتم دراسة حالة مقدونيا والبعثة العسكرية الأوروبية فيها، للوصول لحقائق عن العواقب التي تنشأ من اعتماد سياسة الأمن والدفاع المشترك، وهل تناقضت مع دور الاتحاد المدني والمعيارى وذلك بالاستشهاد بدلائل من الحالة المقدونية.

المفاهيم المحورية : Definitions :

- **سياسة الدفاع:** هي جزء من مفهوم أوسع لسياسة واستراتيجية الأمن القومي، وتعد سلسلة من المبادئ التوجيهية التي تربط سياسة الأمن القومي من الناحية النظرية بالعمل الفعلي المتمثل في التخطيط والإدارة والتنفيذ. سياسة الدفاع هي تماماً مثل دليل التعليمات، الغرض منها التأكد من أن الأشياء تتم بطريقة معينة من أجل تحقيق أهداف الأمن مع احترام القواعد وتدبير النزاهة ومبادئ الحكم الرشيد. وهي مرتبطة بمؤسسات الدولة مثل، وزارة الدفاع والمؤسسة العسكرية ووزارة الخارجية والسلطات التشريعية وتشمل بشكلها المثالي جميع الجهات التي تتعامل مع قطاع الدفاع (2021) (securitysectorintegrity).

- **القوة المدنية:** هي تحقيق الأهداف الوطنية وتأمين والاستقرار عن طريق استخدام أدوات سياسة واقتصادية ودبلوماسية وثقافية، أي التركيز على الوسائل غير العسكرية وتنطوي على قبول التعاون مع الآخرين لتحقيق الأهداف الدولية، والرغبة في تطوير هياكل فوق وطنية لمعالجة القضايا الحاسمة للإدارة الدولية وضرورة الشعور بالمسؤولية عن مستقبل العالم، مع تجنب خيار القوة العسكرية (Mauil, 1992)، (Smith, 2005).

- **القوة الناعمة:** هو مفهوم صاغه (جوزيف ناي) من جامعة هارفارد لوصف القدرة على الجذب والإقناع دون الإكراه أو استخدام القوة. وفي حالة العلاقات الدولية فإن هذا المصطلح يأخذ شكل استخدام الأدوات الاقتصادية والثقافية والدبلوماسية بدلا من استخدام الأداة العسكرية.

الفترة الزمنية Time period :

الإطار الزمني للبحث هو من ١٩٩٢، وهي سنة إطلاق معاهدة ماستريخت التي منها بدأت أول المبادرات لإنشاء سياسة دفاع أوروبية مشتركة، وحتى عام ٢٠٠٦ بإعلان مقدونيا أحد المرشحين للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

هيكلية البحث Research structure :

في ضوء ما سبق ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث:

-المبحث الأول، القوة المدنية ومؤشرات دراسة الحالة: يتناول طرح للأدبيات الأوروبية عن القوة المدنية ومؤشراتها التي سوف تساعد في دراسة الحالة.

-المبحث الثاني، سياسة الدفاع والأمن الأوروبية المشتركة: يشمل تحليلا للسياسة من حيث هيكليتها وأهدافها وعملية اتخاذ القرار فيها ومن ثم اليات تنفيذ هذه السياسة.

-المبحث الثالث، يتضمن دراسة الحالة المقدونية: بتحليل شكل الاتحاد الأوروبي ككيان سياسي وعسكري في مقدونيا ومدى تعارض ذلك مع مبادئه المدنية. وختام البحث يكون بالخاتمة.

المبحث الأول

القوة المدنية ومؤشرات دراسة الحالة

Civil power and case study indicators

وصف (فرانسوا دوشين) مفهوم القوة المدنية عام ١٩٧٢ بأنها "تستخدم الغايات والوسائل المدنية وإحساساً داخلياً بالعمل الجماعي، والتي تعبر بدورها عن القيم الاجتماعية للمساواة والعدالة والتسامح" (Bretherton & Vogler 1999: 41). وادّعى أن القوة العسكرية التقليدية أفسحت المجال لمفهوم جديد للقوة المدنية التقدمية، مع وسائل لممارسة تأثيرها في العلاقات الدولية يختلف عن التجارب السابقة. كما دعا (دوشين) إلى أن أوروبا يجب أن تعزز القيم الاجتماعية التي تنتمي إلى خصائصها الداخلية، مثل المساواة والعدالة والتسامح (Orbie 2008: 5-6). ناشد (دوتشين) المجتمع الأوروبي ليكون "نموذجاً لمرحلة جديدة في الحضارة السياسية، التي سيكون لها فرصة في إظهار التأثير الذي يمكن أن تمارسه بتعاون سياسي كبير قد يمهد لممارسات مدنية" (Smith (a) 2005: 66). لقد أراد أن تلعب أوروبا دوراً في استقرار المشهد العالمي. في دوره اقترح (هانز مول) مفاهيم إضافية للسلطة المدنية، حين قال: إن السلطة المدنية تعني الحاجة إلى التعاون مع الآخرين في السعي لتحقيق الأهداف الدولية. بينما اقترح (كريستوفر هيل) أن تعتمد القوة المدنية على القوة الناعمة في الإقناع والجادبية، وعدم

ممارسة الإكراه (Ibid: 65-68). يمكن دراسة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية من خلال قول (إيان مانرز): "... المكون المركزي للقوة المعيارية في أوروبا هو أنها مختلفة عن الأشكال السياسية الموجودة مسبقاً، وأن هذا الاختلاف الخاص يهيئها مسبقاً للتصرف بطريقة معيارية" (Manners 2002: 242). وفقاً (لمانرز)، طوال فترة تطور الاتحاد الأوروبي، كان التركيز في مختلف معاهداته وإعلاناته على الأهداف المدنية والقواعد الأساسية، مثل السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان. يُذكر أن فكرة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية تتيح له قدراً كبيراً من المرونة، وتكسبه معانٍ متعددة ومعقدة بطبيعتها، وتجمع عدة عناصر للأدوار التي يلعبها. غموض هذه الفكرة يفتح الباب أمام تفسيرات مختلفة من قبل صانعي السياسات والأكاديميين (Orbie 2008: 5)، وبالتالي يسمح للفرد بتطوير مفهومه الخاص بالنظر إلى المعايير والمواقف المختلفة. على صعيد آخر -بحسب (مانرز)- فإن النقاش حول القوة المدنية يكون بالتركيز على الاتحاد الأوروبي كما لو كان دولة، وهو ليس كذلك (Manners 2002: 239). وبالنسبة له، فإن تعريف القوة المدنية التي تم تحديدها بناءً على معطيات الدول القومية، لا يمكنك تطبيقها على فاعل جيوسياسي يختلف بخصائصه عن معايير الدول القومية. كما هو الحال، تم وصف الاتحاد الأوروبي بأنه "نوع جديد من الكيانات ذات جودة الفاعل الواحد" (Manners 2002: 240)؛ لأنه يجسد بعض السمات المحدودة للدولة التي تركز على الاقتصاد والتعاون السياسي المنخفض، ومع ذلك فإن أعضائها يحتفظون بسيادتهم وسلطتهم النهائية في معظم مجالات السياسة العليا، مثل الأمن والسياسة الخارجية. أدى وجود فكرة أداة عسكرية للاتحاد الأوروبي إلى انقسام مختصو الدراسات الأوروبية بشأن إمكانية وجود قوة مدنية لديها مثل هذا الخيار. وهذا مثيرٌ للجدل بسبب الفكرة القائلة: إن القوة المدنية لا يمكن أن يكون لديها خيارٌ عسكري، في حين أن كل دولة لديها جيش وبالتالي قد تمتلك أي قوة جيوسياسية قوة عسكرية أيضاً. لكن هناك فرضيات مفادها: أنه عند استخدام خيار عسكري لحماية الأعراف المدنية مثل السلام، فإنه لا ينبغي أن ينتقص هذا من تعريف القوة المدنية؛ بل حينها يعتبر الخيار العسكري أحد الوسائل المدنية. ستتم مناقشة هذه الفكرة بالذات في هذا البحث، مع تحليل استخدام الاتحاد الأوروبي لآليات سياسة الأمن والدفاع المشترك في مقدونيا. ووفقاً لـ (كارين سميث)، يجب أن يركز تقييم السلطة المدنية على أربعة جوانب: الوسائل والغايات، واستخدام الإقناع والسيطرة المدنية على صنع السياسة الخارجية والدفاعية. ومن هنا، تم استنباط أربعة مؤشرات للقوة المدنية سوف تساعد في دراسة الحالة وهي: الأهداف المدنية، والوسائل والأدوات المدنية، والعمل الجماعي، والشمولية الجماعية.

الأهداف المدنية Civilian objectives :

فيما يتعلق بالقوة المدنية، اقترح (فرانسوا دوشين وهانس مول) أن تشمل الغايات المدنية، والتعاون الدولي المتمثل بالتعددية والتضامن في العلاقات الدولية والمسؤولية عن البيئة العالمية ونشر المساواة والعدالة والتسامح (Ibid: 67). بالإضافة إلى ذلك، يفصل (إيان مانرز) الأهداف والمعايير المدنية للاتحاد الأوروبي لتكون: السلام، والحرية والديمقراطية وقواعد القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والتكافل الاجتماعي ومناهضة التمييز بالإضافة للتنمية المستدامة والحكم الرشيد (Manners 2002: 242).

تم وضع العديد من المعايير المدنية من قبل العلماء كمقياس للقوة المدنية. ومع ذلك، فقد وضع الاتحاد الأوروبي أهدافه وغاياته، بما يتماشى مع هذه المفاهيم المذكورة

أعلاه. تم تفصيلها في مختلف المعاهدات والإعلانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي وسيتم مناقشة الغايات والأهداف ذات الصلة المنسوبة إلى موضوع هذا البحث في سياق دراسة الحالة.

الوسائل والأدوات المدنية Civilian means and tools :

إلى جانب الغايات والأهداف المدنية، فإن الوسائل المستخدمة لتحقيق تلك الغايات هي موضع نقاش مستمر لأنها ستحدد الشكل النهائي لهذه القوة، وبالتالي فإن الوسائل التي تستخدمها القوة المدنية مهمة للتركيز عليها. تعلق (كارين سميث) على الأدوات التي يستخدمها الكيان الجيوسياسي لتحقيق غاياته المدنية بعدم العسكرية. وفقاً لسميث، فإن هذه الأدوات يجب أن تشمل أدوات السياسة والاقتصاد والدبلوماسية دون خيار عسكري (Smith (a) 2005: 66). في نقيض ذلك، يقترح (هانز مول) أن القوة المدنية قد يكون لها خيار عسكري، لكنه يجب أن يكون بمثابة ضمان للوسائل والأهداف المدنية (Ibid: 65).

العمل الجماعي Collective work :

وفقاً لـ(مانكور أولسون)، من المتوقع أن تعمل جميع المنظمات والكيانات السياسية بما في ذلك الدول- على تعزيز المصالح المشتركة لمواطنيها (Olson 1974: 6-7). كما هو متبني في المعاهدات التأسيسية للاتحاد الأوروبي، فإنه يعمل على تعزيز المصالح المشتركة لدوله الأعضاء التي وافقت عليها جميعاً كشرط لعضويتها.

فيما يتعلّق بهذا البحث، يتم استخدام سياسة الأمن والدفاع من قبل الاتحاد الأوروبي لتسهيل وتعزيز بعض المصالح المشتركة للدول الأعضاء، أي لتسهيل العمل الجماعي. وبالتالي يمكن فهم العمل الجماعي في هذا السياق على أنه التعاون بين الدول الأعضاء للعمل من أجل الحصول على النتائج المثلى للجميع (Ostrom 2000: 148). هذا يعني أن الدول الأعضاء تتعاون من أجل تطوير الإجراءات الأكثر ملاءمةً والذي سيسمح بالحفاظ على المعايير الواردة في المعاهدات التأسيسية للاتحاد الأوروبي وتحقيقها.

شمولية عامة:

تميز (كارين سميث) بشكل مهم بين القوى المدنية والعسكرية، إحدى هذه الفروق هي العملية التي يتم من خلالها وضع السياسة الخارجية وعملية تطوير آليات سياسة الدفاع والأمن المشتركة. إذ تستشهد (سميث) بنموذج القوة المدنية لـ(كريستوفر هيل) من أجل توضيح موقفها فيما يتعلق بعملية صنع السياسة الخارجية والدفاعية للقوة المدنية. في حين يدعو نموذج (هيل) إلى الدبلوماسية المفتوحة كخاصية رئيسية للسلطة المدنية، حيث يجب استخدامها لتشجيع مناقشة عامة أكثر تطوراً حول مخاوف السياسة الخارجية والدفاعية. بالإضافة إلى ذلك، هناك متطلبات إضافية للمساءلة الديمقراطية في عملية صنع القرار والسياسة الخارجية والدفاعية. في سياق الاتحاد الأوروبي، فهذا يعني أن جميع القرارات يتم اتخاذها علناً، وخاضعة للمساءلة أمام الدول الأعضاء وبرلماناتها، بالإضافة إلى البرلمان الأوروبي والرأي العام في هذه الحالة. توضح (سميث) أنه يمكن للمرء تحديد درجة الانفتاح في اتخاذ القرار، وبالتالي يمكن تحديد درجة المساءلة الديمقراطية (Smith (b) 2005: 2-5). كما ذكرنا سابقاً، هناك جدل بأن استخدام أي وسيلة عسكرية، مثل سياسة الأمن والدفاع المشتركة، يقوّض مفهوم القوة المدنية البحتة، لأنه يعني ضمناً أن القوة المدنية المثالية يجب ألا يكون لها

قوة عسكرية (64: 2005 (Smith (a)). إذا أخذنا في الاعتبار (إيان مانيرز)، فهل يمكن للمفهوم المحض للقوة المدنية أن ينطبق حقاً على الاتحاد الأوروبي؟ كما يشرح مانرز، فإن الاتحاد الأوروبي فريدٌ من نوعه، وهو كيان جيوسياسي مختلط مع النزعة فوق الوطنية والحكومية الدولية (Manners 2002: 240). تطبق حجة (كارين سميث) مفهوم القوة المدنية على شكل لا ينتمي له الاتحاد الأوروبي. يمكن اعتبار أن المفهوم الخالص للقوة المدنية هو في حد ذاته متفائل وبالتالي يكاد يكون من المستحيل تحقيقه. وبناءً على ذلك، فإن الحجة التي ستطرح في هذا البحث هي أن فكرة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية لا ينفيتها وجود سياسة الأمن والدفاع المشتركة، وهي إحدى المؤسسات الحكومية الدولية التابعة للاتحاد الأوروبي. ويرجع ذلك إلى أن الشكل الخالص للقوة المدنية لا يمكن بشكل واقعي تطبيقه على العالم الحقيقي والفاعل الجيوسياسي الرئيسي، ولكن بسبب الطبيعة الفريدة وبناء الاتحاد الأوروبي الخاص، حيث يوجد الخيار العسكري أحياناً باعتباره تحقيق لغايات ومعايير مدنية والحفاظ عليها، لم تضع الفكرة تماماً.

المبحث الثاني

سياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة

The Common Security and Defence Policy

السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي 1999، والمعروفة سابقاً باسم السياسة الأوروبية للأمن والدفاعية، هي عنصر رئيس لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية التي تغطي الجوانب العسكرية والدفاع، فضلاً عن إدارة الأزمات المدنية. يُعرف الاتحاد الأوروبي سياسة الأمن والدفاع المشتركة خاصته على أنها: إطارٌ تدريجيٌ لسياسة دفاع قد تؤدي في الوقت المناسب إلى دفاع مشترك. تسمح هذه السياسة للاتحاد الأوروبي بتطوير القدرات المدنية والعسكرية لإدارة الأزمات ومنع نشوب النزاعات على المستوى الإقليمي والدولي، وبالتالي المساعدة في الحفاظ على السلام والأمن الدولي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة (europa.eu). أتت هذه السياسة بعد عقود من اعتبار البعد العسكري من المحرمات في إطار التكامل الأوروبي، وقد تحققت من خلال جانبين؛ حل التوتر وتقصير المسافة بين ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيجاد وجه جديد لخصائص الاتحاد المدنية من خلال الجمع بين الأدوات المدنية والعسكرية لحل الأزمة وإدارتها (55-56: 2008). كان ملحوظاً جداً أن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد وقعت على السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، حتى تلك الدول التي تصرف دائماً كدول محايدة وغير منحازة؛ مثل السويد وفنلندا وإيرلندا والنمسا. بعد التوقيع على معاهدة ماستريخت، وافق الاتحاد الأوروبي على مجموعة جديدة من المهام التي تختلف عن الدفاع الإقليمي التقليدي، والتي تشمل الحالات التي يمكن أن يستخدم فيها الاتحاد الأوروبي سياسته الدفاعية، وهذه الحالات مذكورة في معاهدة الاتحاد الأوروبي (المادة 17) والتي تعرف باسم (مهام بطرسبرغ)، وتشمل: المهام الإنسانية، والإنقاذ، ومهام حفظ السلام، ومهام القوات المقاتلة في إدارة الأزمات، بما في ذلك صنع السلام (4: 2010 (Deschaux-Beaume)). هذه المهام تضمنت الاعتراف والقبول من جانب الاتحاد الأوروبي للمشاركة في الواجبات العسكرية عند الضرورة. ولكن، وعلى عكس المرغوب به، لقد تم إعاقة تنفيذ هذه المهام في البداية، ويعزى ذلك بسبب ضعف التنسيق

بين الدول الأعضاء. وبان ذلك جلياً في أزمة كوسوفو التي كانت مُحرجةً وأوضحت للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أنها بحاجة إلى تعزيز قدرة الدفاع المشترك (Cameron 2007: 74).

الهيكل الأساسي لسياسة الأمن والدفاع الأوروبي المشترك وآلية اتخاذ القرارات:

في أعقاب إنشاء سياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة، تم إنشاء اللجنة السياسية والأمنية، لأول مرة كأساس مؤقت في فبراير ٢٠٠٠ ثم أصبح لها هيكلها الدائم، وتتكون اللجنة من الدول الأعضاء ووزراء الدفاع، وتتمثل المسؤولية الأساسية لهذه اللجنة في تقييم أوضاع إدارة الأزمات وتقديم المقترحات والتوصيات والموافقة على المهام السياسية والعسكرية (Koehane & others 2009: 30)، كما وتوفر للاتحاد الأوروبي الخبرة لتخطيط سياسة الأمن والدفاع المشتركة لا سيما في مسائل عملية إدارة الأزمات العسكرية والإنذار المبكر والتقييم والتخطيط الاستراتيجي للمهام. كما وتراقب اللجنة العسكرية سياسة الأمن والدفاع المشتركة، وتتولى مسؤولية الإشراف السياسي والتوجيه الاستراتيجي لعمليات إدارة الأزمات. في حين تعتبر الإجراءات والمواقف المشتركة هي أدوات قانونية تستخدم في اتخاذ القرارات، كما وتُلزم هذه الأدوات الدول الأعضاء بالتصرف وفقاً لها عند تنفيذ سياستها الخارجية والأمنية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن القرارات الوطنية في مجال الخارجية والأمن، تقع خارج نطاق اختصاص محكمة العدل الأوروبية، وبالتالي لا يمكن الطعن في هذه القرارات الوطنية على المستوى القانوني بل على المستوى السياسي (Keukeleire, MacNaughtan 2008: 180-188).

تكمن القاعدة الأساسية في عملية اتخاذ القرار لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة هي أن يكون القرار النهائي بيد الدول الأعضاء ويجب اتخاذه بالإجماع (Koehane & others 2009: 28). من المهم ملاحظة أن المهام العسكرية للاتحاد الأوروبي محدودة النطاق وتعتمد بشكل كبير على الالتزام والاتفاق الجماعي للدول الأعضاء، في حين قد لا تكون بعض الدول الأعضاء مهتمة دائماً باستخدام أصولها وقدراتها الوطنية للقيام بمهام نيابةً عن الاتحاد الأوروبي (Cameron 2007: 85).

أثبت هيكل إدارة الأزمات في الاتحاد الأوروبي فعاليته في اتخاذ القرارات المناسبة عندما تكون إرادتهم السياسية الجماعية ضرورية، ويمكن أن يساهم ذلك في الطبيعة المرنة لطرق تنفيذ القرارات. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن إجراءات الدفاع المشترك لم يتم اختبارها مطلقاً في الحالات التي توجد فيها مواقف طارئة حقيقية، فنحن نتحدث عن ردود الفعل السريعة واستخدام مجموعات القتال في الاتحاد الأوروبي. باختصار، إن سياسة الدفاع المشترك هي عبارة عن هيكل حكومي دولي بدرجة كبيرة ويتم اتخاذ القرارات دائماً بالإجماع؛ لذا فإن هذه الهيكلية ونظام التصويت الخاص بها يجعل من الصعب جداً على الدول الأعضاء التصويت على قضية مثيرة للجدل، خاصة أن أي دولة يمكنها نقض أي قرار. إضافةً إلى ذلك، إن اتخاذ القرارات سيقصر دائماً على توافق القرار مع ميثاق الأمم المتحدة ومشروطاً بالقدرة المحدودة لسياسة الأمن والدفاع الأوروبي المشتركة.

أهداف سياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة وآليات التنفيذ:

أظهرت بعض الأزمات الإقليمية مثل: الأزمة اليوغوسلافية وحروب البلقان ضعف الاتحاد الأوروبي في التدخل في إدارة الأزمات، إذ أظهر الاتحاد اعتماداً كلياً على الناتو فقط؛ أدى ذلك إلى وضع ملف التعاون في الدفاع المشترك على جدول أعمال الاتحاد

الأوروبي (Deschaux-Beaume 2010: 5). ومع تبلور سياسة الأمن والدفاع المشترك، تم صياغة أهدافها كما هو مذكور في معاهدة لشبونة ٢٠٠٧ هي: "السعي إلى التقدم في العالم الأوسع عن طريق: الديمقراطية وسيادة القانون وعالمية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة واحترام كرامة الإنسان ومبادئ المساواة والتضامن واحترام مبادئ الأمم المتحدة وميثاق القانون الدولي (Lisbon Treaty, Article 21). من الممكن القول: إن أهداف إنشاء سياسة الأمن والدفاع المشترك على المستوى النظري هي معيارية، ويصر الاتحاد الأوروبي على الإفصاح عنها دوماً بهذه الطريقة. فمثلاً؛ صرّح الممثل الأعلى السابق (خافيير سولانا) عن الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في ٢٠٠٣ قائلاً: "إنّ الأهداف الرئيسية لسياسة الأمن والدفاع المشترك ليست عسكرية الاتحاد الأوروبي، ولكن لحل نزاعات الآخرين والمساعدة في بناء أوروبا آمنة في عالم أفضل". (Deschaux-Beaume 2010: 7).

كانت باكورة آليات التنفيذ لسياسة الأمن والدفاع المشترك في تأسيس فيلق رد الفعل السريع من ٥٠٠٠٠ إلى ٦٠٠٠٠ فرد يمكن نشرهم في غضون ٦٠ يوماً، قادرين على تنفيذ مجموعة كاملة من مهام بطرسبرغ، ولديه قوة متعددة الأقسام تضم قواتٍ من تسع دول: فرنسا وألمانيا وإسبانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ، بالإضافة إلى دولٍ أخرى، والتي تصف نفسها بأنها "قوة لأوروبا والحلف الأطلسي" (Cornish 2006: p11). ولأنّ الاتحاد الأوروبي بنى بنفسه عن فكرة إنشاء جيش أوروبي، فقد تم الاتفاق على إطار للتعاون بين سياسة الأمن والدفاع المشترك وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهو اتفاق (برلين بلس) الذي تم توقيعه عام ٢٠٠٢ والذي يحكم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في إدارة الأزمات. وتضمن الاتفاقية على أن يكون مجال التعاون عن طريق استخدام أصول وامكانيات حلف الناتو، وأصبح من الممكن للاتحاد الأوروبي أن عدة عمليات بشكل مستقل، أو أن يستخدم أصول ومرافق الناتو لقيادة عملية ما. هذا ما أعطى ثماره في ٢٠٠٤ مع صدور ما عرف بمفهوم المجموعة القتالية والذي كان اقتراحاً من المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا، وتمت الموافقة عليه من قبل مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي. وتضمن حوالي ١٥٠٠ جندي، يمكن نشرهم في غضون ١٥ يوماً، وقادرون على التدخل في حالات المواقف العسكرية الشديدة

(Keukeleire & MacNaughtan 2008: 176-178).

في ظل (برلين بلس) أجرى الاتحاد الأوروبي عمليتين، هما كونكورديا و ألتيا، وستتم مناقشة عملية كونكورديا في مقدونيا مع التفاصيل في المبحث التالي الذي سيتناول قضية مقدونيا كحالة للدراسة والتحليل، من أجل إسقاط تحليلات سياسة الدفاع والأمن المشترك على معطيات القوة المدنية الأوروبية، والمحاولة إلى التوصل إلى ما إذا كان الاتحاد الأوروبي قد فقد صورته كقوة مدنية بسبب ممارسات سياساته العسكرية أم لا.

المبحث الثالث

دراسة الحالة : (مقدونيا)

Case study (Makedonia)

خلال الحرب العالمية الثانية، أحتلت مقدونيا من قبل بلغاريا وإيطاليا. نتيجةً لذلك، بدأت حركة ثورية مقدونية في الظهور، ونجحت هذه الحركة في الحصول على استقلال البلاد في أواخر عام ١٩٤٤، في تلك الفترة أصبحت مقدونيا جزءاً من يوغوسلافيا وتحت مظلة الاتحاد السوفيتي ككل. مع سقوط النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية، أعلنت

مقدونيا استقلالها عن يوغوسلافيا في أواخر عام ١٩٩١. وفي نفس العام، تم إنشاء الدولة المقدونية الجديدة التي تقوم على الديمقراطية البرلمانية، ذلك على الرغم من المشاركة القليلة نسبياً من سكان عرق الألبان في الانتخابات، وتم تشكيل أول حكومة ائتلافية منتخبة من الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي المقدوني، وضم حزب الازدهار الديمقراطي الذي يتزعمه (كيرو جليغروف) وهو من أصل ألباني، وأصبح أول رئيس لمقدونيا (Background Note: Macedonia 2010: 15). تحت سلطة يوغوسلافيا، عرّف معظم السكان السلافيين أنفسهم على أنهم مقدونيون، لكن هناك مجموعة من الأقليات الأخرى التي كانت على النقيض من ذلك، ونخص بالذكر جماعات من الألبان الذين احتفظوا بسماتهم السياسية وموروثات ثقافتهم ولغتهم، كما حاولت هذه الأقليات التمرد تحت حكم يوغوسلافيا لعدة مرات. كانت المظالم العرقية التي اندلعت حتى عام ١٩٩٧ سبباً في إكساب هذه القضية صدىً سياسياً عالمياً. في أواخر عام ٢٠٠٠، بدأ التوتر بين الأقلية الألبانية والحكومة المقدونية، ما أدى إلى اشتعال الأعمال العدائية، ووقع الحادث الأكثر حسماً عندما قامت مجموعة من الألبان بالقرب من حدود كوسوفو باستقزازات ضد القوات الحكومية، مطالبةً بحقوق مدنية أكبر للعرقية الألبانية في مقدونيا (٢٩-٢٠ Ibid). وعندما شعرت الحكومة المقدونية أنها لا تملك القدرة على توفير السلام لمواطنيها بسبب التحديات الأمنية المتسارعة، طلبت المساعدة الدولية وتحولت مقدونيا إلى مكانٍ لمختلف بعثات دعم السلام الدولية.

الاتحاد الأوروبي ككيان سياسي وعسكري في مقدونيا:

European Union as a political and military entity in Macedonia
منذ بداية الأزمة المقدونية، كان الاتحاد الأوروبي أحد أهم الجهات الفاعلة التي سعت إلى إرساء الأمن والاستقرار في مقدونيا من خلال العديد من الطرق. بعد إرساء اتفاقية (برلين بلس)، وافق وزراء خارجية الاتحاد على أول بعثة عسكرية للاتحاد الأوروبي في مقدونيا. قبل ذلك، كان الاتحاد الأوروبي حاضراً على الأراضي المقدونية من خلال مكتب ممثله الخاص، وبعثة المفوضية الأوروبية وعدد من البعثات في هذا المجال (Juncos et al. 2007: 133-132). وفي ضوء ذلك، في أبريل عام ٢٠٠٣، قاد الاتحاد الأوروبي أول مهمة عسكرية له في مقدونيا بموجب تفويض قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٧١. وقد سميت هذه العملية باسم "CONCORDIA" كونكورديا، وكان من المتوقع أن تكون الفترة المقدرة لهذه القوات ٦ أشهر، لكن طلبت حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تمديد مدة العملية إلى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٣، واستخدم الاتحاد الأوروبي ولأول مرة أدوات إدارة الأزمات بموجب سياسة الأمن والدفاع الأوروبية وعمل حلف الناتو والاتحاد الأوروبي معاً لأول مرة على المستوى العملي، تضمنت البعثة ما يقرب من ٣٥٠ عسكرياً من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي دعمت هذه العملية (Monaco 2013: 11-14). من الجدير بالذكر، أنه كان لمساعدة مقدونيا أثراً واضحاً في التطبيق الفعلي للعمل المشترك، حيث كانت الدول المساهمة ١٣ دولةً من دول الاتحاد الأوروبي، و١٤ دولةً خارج الاتحاد آنذاك. من ناحية أخرى عملية كونكورديا ساعدت الاتحاد الأوروبي في دخول المسرح الدولي بشكلٍ أوسع ككيانٍ سياسيٍ فعّال، كما عملت على تنشيط ممثلي الاتحاد الأوروبي الآخرين؛ فقد شمل حضور الاتحاد في مقدونيا وجود الوكالة

الأوروبية لإعادة الإعمار، وبعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي ورئاسة الاتحاد الأوروبي.

كانت أهداف مهمة كونكورديا تمكين الحكومة المقدونية من التركيز على عملية الإصلاح لجميع القطاعات. وتم تحديد أهمها بإقامة الحكم الرشيد وتحقيق الديمقراطية والعدالة بين الأقليات كافة، ذلك لإضفاء الشرعية على المؤسسة السياسية المقدونية، التي سؤدي استقرارها إلى تشكيل حكم ديمقراطي متعدد الأعراق، وسيادة القانون وتحقيق معايير اقتصادية، وكان لقوات الأمن الأوروبية عامل مساعد في استقرار البلاد وتحسين القطاع الاقتصادي (Vankoska 2003: 201,202). كما كان لكونكورديا العديد من العمليات المدنية في مناطق الأزمات، وعملت على التطور الإيجابي في جميع القطاعات. كان الدعم المدني والدبلوماسي قائماً بالتوازي مع البعثة العسكرية إذ أشرف الاتحاد الأوروبي على الالتزام بتطبيق بنود اتفاقية أوهايد، التي تنص على أرساء المبادئ الأساسية للدولة مثل وقف الأعمال العدائية، ونزع السلاح الطوعي للجماعات المسلحة، وتفويض السلطات الحكومية، وإصلاح الحقوق السياسية والثقافية للأقليات. وقد أنهت الاتفاقية النزاع المسلح بين جيش التحرير الوطني وقوات الأمن المقدونية، وكان على حكومة مقدونيا أن تعدل الدستور بغية تزويد الأقلية الألبانية بالمزيد من الحقوق الأساسية. في هذا المجال لعب الاتحاد الأوروبي دور المحفز من خلال ربط تطبيق اتفاقية أوهايد بشروط انضمام مقدونيا للاتحاد الأوروبي (Reilly Benjamin 2019: 103-105).

سرعان ما عم الاستقرار الأراضي المقدونية، واتخذ الاتحاد قراراً بعدم ضرورة وجود قوة عسكرية في مقدونيا وفي ديسمبر ٢٠٠٣، استُبدلت قوات الاتحاد الأوروبي العسكرية ببعثة شرطة تابعة للاتحاد وكانت بناءً على طلب من الحكومة المقدونية، والتي تألفت من ٢٠٠ فردٍ كحدٍ أقصى (Gligorov 2004:10,11) في هذه المهمة أرسل الاتحاد الأوروبي خبراته الشرطة للمشاركة في إصلاح قطاع الأمن المقدوني وتقديم المشورة للقوات المحلية للترويج لمعايير الشرطة الأوروبية أقيم حفل إنهاء مهمة كونكورديا، واعتبره خافيير سولانا يوماً للإنجازات، كما وصف رئيس مقدونيا (تارجوفيسكي) المهمة العسكرية للاتحاد الأوروبي بأنها رمزٌ لإقامة روابط أقوى بين الطرفين (Ibid: 20). وكذلك بالنسبة للاتحاد الأوروبي فقد كان يوماً مهماً أيضاً؛ لأنهم ساعدوا البلد بطريقة إيجابية، ولأنَّ المهمة تحققت بنجاح. ومن جهته، فإن الاتحاد أكد أنه سيواصل مشاركته مع الحكومة المقدونية على الرغم من إنهاء مهمة كونكورديا، في حين أنَّ التعاون سيكون على أساس سياسي ودبلوماسي وليس على أساس عسكري. بالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على رفع علم الاتحاد الأوروبي في المقر الرئيسي لبعثة شرطة الاتحاد وأنه سيواصل بدوره علاقاته مع الحكومة المقدونية من خلال الممثل الخاص والمساعدة الفنية والمالية (Gallach 2003:31-34). إنَّ استخدام الاتحاد الأوروبي رغبة مقدونيا بالعضوية له كوسيلة تحفيز، ساعدها ذلك على تحقيق شروط التقدم للانضمام من استقرار سياسي وتحقيق معايير العدالة والأمن والديمقراطية وكانت النتيجة وقوف مقدونيا على أبواب عضوية الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٦. وعليه إنَّ تدخُّل الاتحاد الأوروبي في الأزمة المقدونية من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة كان ضرورةً إقليمية؛ لأنها تعد من الأفنية الخلفية للاتحاد الأوروبي وقد تؤثر على القارة بأكملها. كما

أن تدخل الاتحاد الأوروبي في مثل هذه الحالات يمنحه مكانة اقتصادية أكثر نفوذاً في الشؤون الوطنية، ويعزز أمنه ودوره في العالم خاصةً من خلال تقاسم العبء مع شركائه (Felicio 2003: 3-5).

من جهة أخرى، كانت هذه التجربة الجديدة بالنسبة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي اختبار لمصداقية العمل الجماعي وتسهيل الاتصالات والتنسيقات غير الرسمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي بل ودرساً جيداً لسياسته الخارجية، لا شك أن الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى موقفٍ مشتركٍ في حل الأزمات الخطيرة في القارة؛ لذلك كانت هذه فرصة عظيمة واختباراً للدول الأعضاء الأوروبية لاتخاذ موقفٍ موحدٍ تجاه القضية المقدونية. مما يعني تعزيز المزيد من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، بالتوازي مع إنهاء الهيمنة المنفردة للولايات المتحدة على شؤون بعض الدول الأوروبية (Gross 2009: 176-179).

كما يمكننا استنتاج أن الاتحاد الأوروبي عمل على بناء أعمق لصورته كفاعل يتعدى بصيته الشكل الاقتصادي، ليثبت أنه قادرٌ على التعاون العسكري والأمني. ما هو ملفتٌ للأنظار في أول تطبيق لسياسة الأمن والدفاع المشتركة، أن الاتحاد لم يتغول بقوته العسكرية، بل سرعان ما أفسح المجال لمعايير قوته المدنية بالتفرد في الساحة، وقد كان واضحاً من خلال تخلي الاتحاد الأوروبي عن منظوره العسكري لصالح مساعدة جهود الحكومة المقدونية، خاصةً في كسب الترشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ لقد كان تحوُّل الاتحاد من الوسائل العسكرية إلى الوسائل المدنية ناجحاً تماماً. وكانت الثمار في أواخر عام ٢٠٠٦، حيث تم الاعتراف بمقدونيا كمرشح رسمي لعضوية الاتحاد الأوروبي، مما يعد نتيجةً للتأثير المعياري للاتحاد الأوروبي. وبذلك يكون الاتحاد الأوروبي قد خلق شكلاً خاصاً من أشكال القوة المدنية بسبب طبيعته وهيكلته الفريدة، حيث لا تتعارض معايير القوة الناعمة مع وجود خيار عسكري أحياناً كوسيلة لتحقيق الغايات والأعراف المدنية. من رأي الباحثة أن معايير السلام والديمقراطية والحريات إن لم يتم حمايتها بالقوة العسكرية، فإنها سوف تبقى مجرد أدواتٍ تنظيرٍ وسطوراً في كتب الفلسفة. لكن وفي نفس الوقت، فإنه يجب مراعاة متى وكيف تُستخدم الأداة العسكرية، مع عدم التغول في إشهار السلاح، وهذا ما لن يحدث في حالة الاتحاد وسياسة الدفاع خاصته؛ لأن مصالح الدول المتضاربة تجعل من الصعب التصويت بالإجماع على أي قضية، وهذا ما جعل الاتحاد حكيماً في استخدام أداة الدفاع.

الخاتمة Conclusion :

لقد ناقش وحلّل هذا البحث الفرضية القائلة: إن استخدام أي وسيلة عسكرية في الاتحاد الأوروبي، مثل سياسة الأمن والدفاع المشتركة والبعثات العسكرية، من شأنها أن تسهم بتراجع مفهوم القوة المدنية الذي لطالما روج له الاتحاد. لأن بعض الأدبيات تفترض أن القوة المدنية المثالية يجب ألا يكون لها قوة عسكرية، في حين أن الأغلب يقتصر دمج النشاط العسكري والقوة المدنية بالكيان السياسي التقليدي؛ ألا وهو الدولة. حتى يتم معرفة كيف كانت تجربة الاتحاد الأوروبي بالجمع بين القوة المدنية والعسكرية، كان لا بد من أخذ عينة لدراسة الحالة والتي تمثلت في هذا البحث بالبعثة الأوروبية في مقدونيا (بعثة كونكورديا)، لأنها تعتبر التجربة الأولى من نوعها في القارة الأوروبية. وقد توصل هذا البحث إلى النتائج الآتية:

أظهر تحليل الأدبيات والوقائع حول سياسة الأمن والدفاع المشتركة أنها هيكل حكومي دولي مرتبط بميثاق الأمم المتحدة، ومهام بطرسبرغ التي تشمل المهام الإنسانية والإنقاذ ومهام حفظ السلام. وهذا من شأنه أن يقيد استخدام الاداة العسكرية ضمن ضوابط مدنية ومعيارية.

آلية اتخاذ القرار في اللجنة السياسية والأمنية يتم دائماً بالإجماع، ذلك من شأنه أن يجعل سياسة الدفاع أداة تستخدم عند الضرورة الملحة التي لا جدال على أهميتها، في حين أنه يصعب على الدول الأعضاء التصويت على قضية مثيرة للجدل.

أظهرت دراسة الحالة في مقدونيا، أن لبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية دور مهم في ترسيخ المفاهيم المعيارية والمدنية، حيث نجح بسلام في تحقيق الاستقرار في المنطقة واستخدام التدخل العسكري لتحقيق أهدافه المعيارية وسيادة القانون والديمقراطية.

استخدم الاتحاد سياسة الدفاع خاصته كمحفز لمقدونيا بربط تحسين الديمقراطية والأمن مع شروط الانضمام للاتحاد الأوروبي.

مما سبق، يمكننا الاجابة على سؤال اشكالية البحث القائل: هل وجود أداة عسكرية هو إنكار لدور الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية؟ أو يتناقض سلباً مع ذلك؟

لا يمكن اعتبار سياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة إنكاراً لدوره كقوة مدنية، ولم يظهر أنها تؤثر سلباً على معايير المدنية. فبعد دراسة المعطيات وتحليل المواقف والنتائج، يظهر جلياً أن سياسة الدفاع الأمن والأوروبية المشتركة هي قوة ناعمة تحمل السلاح وقت الضرورة، حتى تمكن الاتحاد من تطبيق الأدوات المدنية بشكل أساسي لعملياته في إدارة الأزمات، ذلك مع وصول محدود إلى الأدوات العسكرية التي لا يمتلكها الاتحاد فعلياً، إنما هي من أدوات الناتو التي سيستخدمها فقط عندما يكون ذلك مناسباً. وهذا إن دل على شيء، فإنه يذلل على أنه ليس لدى الاتحاد الأوروبي أي نية لتطوير جيش عسكري كامل، وهو ليس بعاجز عن القيام بذلك، بل يفضل استعارة المرافق والمستلزمات العسكرية واستخدامها كوسائل مدنية كلما أمكن ذلك لحل إدارة الأزمة؛ والتي تهدف إلى استقرار أمن البلاد لتخلق ظروفاً مواتيةً للنهوض بالمعايير المدنية، مثل السلام والحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الانسان. وبهذا تكون النتيجة بدحض فرضية البحث وعدم إثباتها.

المصادر والمراجع

- Background Note: Macedonia. (2010، August 12). Retrieved 16، 2011، from U.S department of the State: <http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/26759.htm>
- Benavente، Enrique/ Marin، Jose/ et al. 2010. "The European Security and Defense Policy (ESDP) after the Entry of Lisbon Treaty". "Working Paper Series 145-B". Spanish Institute for Strategic Studies، p.16.
- Boyer، Y. (2007). THE BATTLE GROUPS. Policy Department External Policies، 4.5.
- Bretherton، C. & Vogler، J.، The European Union as a Global Actor، New York City، Routledge، 1999.

- Brunnbauer, U., "The Implementation of the Ohrid Agreement: Ethnic Macedonian Resentments", Journal on Ethnopolitics and Minority Issues in Europe, 1/2002.
- Bruno Angelet and Ioannis Vrailas, European Defence in the Wake of the Lisbon Treaty. Egmont Paper 21. Brussels, Egmont, 2008, pp. 12, 21, 22.
- Cameron, Fraser. 2007. An Introduction to the European Union. United States and Canada: Routledge, pp. 44, 85.
- Ciambra, A. (2008 GMWP NO.64). "normative europs" europe theory and practice of the EU norms. the case of Macedonia. Jean Monnet center EuroMed
- consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/Civilian_Headline_Goal_2010.pdf register.consilium.eu.int/pdf/en/04/st15/st15863.en04.pdf
- Cornish, Paul. 2006. "EU and NATO: Cooperation or Competition?". Brussels, European Parliament, EP-ExPol-B-2006-14. PE 348.586, p.11
- Council Decision 2003/202/CFSP of 18 March 2003, Official Journal of the European Union L76/43. Brussels
- Council Decision 2003/563/CFSP of 29 July 2003, Official Journal of the European Union L190/20. Brussels
- Council Joint Action 2003/92/CFSP of 27 January 2003, Official Journal of the European Union L34/26. Brussels
- Deschaux-Beaume, Delphine. (2010), The EU as a Global Peace Actor? A challenge between EU conflict management and national paths. ECPR Studies in European Political Science, Pp 4, 5, 7, 10.
- Europa Website, The Treaty of Lisbon (http://europa.eu/lisbon_treaty/full_text/index_en.htm, Accessed on 25/2/20011).
- European navigator the authoritative multimedia reference on history of europe. (2003, january 27). Retrieved january 20, 2011, from concil of jointaction 2003\92\CFSP(27\JANUARY\2003): <http://www.ena.lu/>
- European Union External Action, "Consilium – CONCORDIA/FYROM", <http://www.consilium.europa.eu/showPage.aspx?id=594&lang=en>, accessed on 19 december 2010.
- European Union, Maastricht Treaty, Treaty on European Union (92/C 191/01)

- Felicio, T. (2003). EU's Mission in Macedonia – milestone for EU's ESDP or proof of EU's. Licenciada em Relações Internacionais
- Gallach, Cristina (2003), Remarks by Javier Solana at the ceremony marking the end of the EU-led Operation Concordia S0256/03. Skopje
- Gligorov, V. (2004). European Partnership with the Balkans. European Balkan Observer, 10,11,12.
- Grevi, Helly, Koehane (ed), European Security and Defence Policy, The First Ten Years (1999-2009), EU Institute for Security Studies, Paris, October 2009, Pp. 21,30,27,28.
- Gross Eva (2009): European Security and Defence Policy the first 10 years 1999-2009. Operation CONCORDIA (fYROM). Paris: The European Union Institute for Security Studies. pp. 173-179
- Gross, E. (2007). Civilian And Military Mission In The Western Blkan. In E. G. Ana E. Juncos, Evaluating the EU's crisis missions in the Balkans (p. 135.136.137.138). (Brussels, Belgium): , Centre for European Policy Studies.
- http://europa.eu/legislation_summaries/glossary/european_security_defence_policy_en.htm (European Union website accessed on 13/1/2011).
- Ian Manners, Normative Power Europe: A Contradiction in Terms? Journal of common market studies Volume40, 2002
- Juncos, Anna E. / Gross Eva / Emerson Michael / Schroeder Ursula C. (2007): Evaluating the EU's crisis missions in the Balkans. Macedonia. Brussels: Centre for European Policy Studies. pp. 132-135
- Keukeleire, S. & MacNaughtan, J: Chap. 7, The European Security and Defence Policy, in: Keukeleire/MacNaughtan: The Foreign Policy of the European Union, London, Palgrave Macmillan, 2008.
- MALESKI, D. (2000-2001). NATO or EU? New Balkan Politics - Journal of Politics
- Mancur Olson The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups) Harvard university, USA,1974
- Manners, I., "Normative Power Europe: A Contradiction in Terms?" , Journal of Common Market Studies, vol. 40 (2), pp. 235-258, 2002.
- Monaco, A. (2003). Operation Concordia and Berlin Plus: NATO and the EU take. isis europe.

- Olson, M., "The Logic of Collective Action – Public Goods and the Theory of Groups", Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1974
- Orbie, J: A Civilian Power in the World? Instruments and Objectives in European Union External Policies, in: Jan Orbie (Ed.): Europe's Global Role. External Policies of the European Union, Franham & Burlington: Ashgate, 2008.
- Ostrom, E, "Collective Action and the Evolution of Social Norms", The Journal of Economic Perspectives, vol. 14 (3), pp. 137-158.
- Quille, D. G. (2006). The EU Battlegroups. DIRECTORATE-GENERAL FOR EXTERNAL POLICIES OF THE UNION, 1.2.3.
- Reilly, Benjamin, Book Review: Nina Caspersen. 2017. Peace Agreements: Finding Solutions to Intra-State Conflicts. Journal of Asian Security and International Affairs, 2019.
- Securitysectorintegrity, 2019
<https://securitysectorintegrity.com/defence-management/defence-policy>
- Smith (a), K.E., "Beyond the civilian power debate", Politique Europeenne, vol. 1 (17), pp 63-82, 2005.
- Smith (b) , K.E, "Still 'civilian power EU?'", European Foreign Policy Unit Working Paper, 2005
- Sweeney, Simon.2010. Analyzing European Security and Defense Policy: not much defense and little security so what is it?. Paper presented at the Political Studies Association Conference Edinburgh 29 March-29 April, P. 10.
- Telò, M., "Europe, a Civilian Power?: European Union, Global Governance, World Order", Palgrave Macmillan, Great Britain, 2007
- VANKOSKA. (2003). chapter 8 civil_military in the third Yuogoslavia. In B. VANKOSKA, Between past and future civil-military relation in the post communist balkans (pp. 295,296). by I.B. tauris&co ltd.
- Vasilis Margaras(2010), Common Security and Defence Policy and Lisbon Treaty Fudge: No common strategic culture, no major progress, EPIN Working Paper NO.28, Centre for European Studies, Brussels, pp.4,6,7.
- VINCZE, H. (1996-2004). A strong military role for the EU in the Balkan. internationalrelations and security network

The Impact of the Common Security and Defence Policy on European Civil Power

Abstract:

The purpose of this research is to examine the impact of the Common Security and Defence Policy on the role of the European Union as a sponsor and supporter of the civilian force, including its standards calls for peace, support for democracy and the use of soft power in support of the advancement of States. With the premise that the military format should not be combined with the civilian force, and if they met the European Union, it would have a negative impact on its form as a normative and civilian force. In order to reach the results and answer the research question, the methodology of policy analysis has been followed to address the authoritarianism and objectives of the Common Defence Security Policy in parallel to the literature review approach to understanding civilian power indicators. A case had to be examined from the implementation of the security and defence policy in order to determine its impact on the European Union civilian force, and the European military mission in Macedonia has been taken as a case in point. The study refuted the research hypothesis and demonstrated that the Joint Security and Defence Policy does not adversely affect the role of the European Union as a civilian force, for several reasons: The structure of the security and common defence policy is based on the Charter of the United Nations, and the Petersburg tasks, which include humanitarian, rescue and peacekeeping missions. The decision-making process of the Security and Defence Policy Committee also makes it difficult to make decisions at random or unnecessary, as they depend on the principle of unanimous voting, this would make the chances of agreement lower, and that defence policy would be used only for necessary matters of undisputed importance. These reasons were validated by the study of the situation of Macedonia, and the important role of the European Union military mission in the consolidation of civilian normative concepts, and the Union has used its own defence policy as a catalyst for Macedonia to improve democracy, security and good governance. This paid off when the situation in Macedonia was brought into line with the conditions for accession to the European Union. It has officially become one of the candidates for membership in the Federation.

key words: European Union, the Common European Security and Defence Policy, Civilian Power, Normative Concepts, Soft Power.

